الفرق بين السلطات العباسية والفاطمية

م. د. أزهار إبراهيم شفيق
وزارة التربية/ مديرية التلفزيون التربوي

الملخص

وتظهر الدراسة الفرق بين السلطات العباسية والفاطمية وما تعني لكل خلافة وشخصية كل خلافة من حيث النظم والسياسة التي سارت عليها، والمتمثلة بنظام الوزارة والجوانب الإدارية والمالية والقضائية، فضلاً عن الكشف عن مدى قوتها وضعفها تبعاً لهذه المؤسسات والشخصيات المخالفة التي خدمت الخلافتين من حيث تدبير أمورها وشؤونها ومجابهة أزماتها وحاجاتها فيما بينها.

Abstract

The study shows the difference between the Abbasid authorities and the Fatimia and means for each succession and personality of each succession in terms of systems and policy that goes by, and of the ministry system of administrative, financial and judicial aspects, as well as disclosure of the extent of strengths and weaknesses depending on these institutions and personalities different that served Alkhalaftin in terms of the management of its affairs and affairs and confront crises and needs among them.

المقدمة

لا يوجد في تأريخ الإسلام السياسي سلطات سياسية وإدارية منظمة كالتي وجدت في بيوتات الحكم العباسي والفاطمي، ولاشك أن تطور نظام الوزارة والقضاء والإدارة صحبته أحداث تأريخية خطيرة كان بعضها بسبب عدم استقرارها حيناً ورسوخها أحياناً أُخر.

ومن أجل هذا سأقوم بمتابعة وتحليل ما تركته الخلافتان العباسية والفاطمية من آثار في الجوانب المختلفة من السلطتين.

ان دراسة السلطتين بشكل عام مهم جداً لفهم العناصر الخفية وأهم القوى التي أثرت في المجتمع الإسلامي، فالسلطات اختلفت فيما بينها من خلافة لأخرى.

العصر العباسي من ١٣٢- ٢٢٢هـ بوفاة الخليفة الواثق يعد العصر الباهر ومن ٢٢٢- ٢٣٤هـ أخذت الدولة في النزول وضعفت، اجتزأ الأمراء بالأطراف على الاستقلال وصار أمر العباسيين والخلفاء يضمحل حتى تولى البلاد مملوك تركي أو ديلمي يطلق عليه أمير الأمراء له النفوذ التام والسلطان المطلق والولاية العامة وليس للخلافة من الأمر شيء. ثم جاء الدور الثالث من ٢٣٤- ٤٤٧هـ وهو العصر الذي ليس للخليفة إلا اسم الخلافة والسلطان الفعلي لأمة فارسية هي الأمة الديلمية التي تمثلها السلطان من بني بويه يقيم في بغداد حتى صار الخليفة كأنه موظف وليس له تصرف ولا نفوذ فيأتمر ويفعل ما يراد منه فكانوا لهم الأمر في بقاء الخليفة أو عزله أو قتله إذ ما رأوا ذلك في مصلحتهم، والدور الرابع من سنة ٤٤٧- ٥٩٠هـ انتقل السلطان إلى أمة تركية يمثلها سلطان بني سلجوق يقيم في بلاد الجبل لا في بغداد، إلا أنهم كانوا أحسن حالاً مما كانوا في حكم بني بويه وكانوا يحترمون الخلفاء تديناً ويبدون لهم مظاهر التبجيل والاحترام بما يقتضي ومنصبهم الديني.

ابتدأت الدعوة الإسماعيلية على نشاط مكثف سري للدعاة السريين الذين انتشروا في أرجاء العالم الإسلامي، وأصبحت الجناح الثوري الأكبر أهمية للشيعة وظهرت كحركة مركزية منظمة فاقت شهرة أي حركة شيعية أخرى سبقتها.

وقد نجحت الحركة الإسماعيلية في إقامة دولة قوية في أفريقيا هي الخلافة الفاطمية التي هددت لفترة أكثر من مائتي عام الكثير من الأسر الحاكمة في العالم الإسلامي وأئمتهم عدُّوا الخلفاء العباسيين مغتصبين لحقهم الشرعي في حكم العالم الاسلامي.

كان انتصار العباسيين سريعاً وحاسماً واستقروا في الحكم طوال أكثر من خمسة قرون، وقطعوا صلتهم بالدعوة فور استيلائهم على السلطة في حين الفاطميين استغرق انتصارهم وقتاً أطول ولم يكتمل أبداً؛ لأنهم لم يستطيعوا الانفصال عن الدعوة، فقد كان هدفهم إرساء دعائم المذهب الإسماعيلي والإمامة الفاطمية في كل العالم الإسلامي.

تحققت أعظم انتصارات الفاطميين على يد الإمام الخليفة المعز لدين الله سنة (٣٥٨هـ/ ٩٦٩م) بفتح مصر التي حفظت لهم مكاناً مهماً في التأريخ، كان الفاطميون في أفريقيا بحاجة إلى عصبية تمثلت في قبيلة كتامة البربرية في حين انفصلوا عنهم في مصر وقربوا أهل الذمة.

مرت الخلافة الفاطمية بمرحلتين الأولى بوصول جوهر الصقلي وإتمام فتح مصر سنة (٣٥٨هـ/ ٩٦٩م) وانتهت باندلاع الحرب الأهلية في منتصف القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي في زمن الخليفة المستنصر بالله (٤٢٧هـ/ ٤٨٧هـ/ ١٠٣٦- ١٠٩٤م)، والمرحلة الثانية هي فترة الحكم المطلق للوزراء العسكريين التي بدأت بوزارة أمير الجيوش بدر الجمالي وانتهت بوصول صلاح الدين يوسف بن أيوب إلى قمة السلطة في مصر (٥٦٤هـ/ ١١٦٨م) وسقوط الخلافة الفاطمية (سنة ٥٦٧هـ/ ١١٧١م) فيما عدا استثناءات قليلة.

جمع الأئمة (الخلفاء) الفاطميون في أيديهم السلطة السياسية المطلقة في حين استبد فيها بالحكم العسكري الوزراء الذين اغتصبوا السلطة السياسية في الأئمة.

انشغل أئمة الفاطميين بالمشاكل العقائدية والطموحات الشخصية خاصة في عهد الحاكم بأمر الله، وشهد النصف الأول من حكم الخليفة المستنصر بالله أزمة اقتصادية وفوضى وحروب أهلية هددت الأمن والاستقرار في مصر وتطلب الاستعانة بقائد عسكري يحفظ الأمن وإعادة النظام في البلاد وهو أمير الجيوش بدر الجمالي القائد الأرمني الأصل الذي أقام في مصر حكماً عسكرياً مطلقاً واستمرت في أسرته من بعده، وتعد فترة الحكم المطلق لأسرة بدر الجمالي نقطة التحول في صبغ السياسة الفاطمية بالصبغة العسكرية وفي ظل النظام الجديد أصبح الأئمة (الخلفاء) الفاطميون مجرد رؤوساء صوريين لسلسة متتابعة من العسكريين مثلما أصبح الخلفاء العباسيون في بغداد دمى في أيدي الأمراء من بني بويه وسلجوق.

وقسمت البحث على مبحثين (١) خاص بالسلطات العباسية و(٢) بالسلطات الفاطمية.

المبحث الأول

الخلافة العباسية وسلطاتها

بنى العباسيون حقهم في الخلافة على أساس قرابتهم من الرسول محمد (ﷺ) إذْ قال أبو العباس في خطبة الافتتاحية "وخصنا الله برحم رسول الله (ص) وأنبتنا من شجرته وأنزل بذلك كتاباً" فقال فيه "**قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى**"[١] ويقصد إلى أن الله فرض على المسلمين أن يرث رسوله أقرباؤه، فهي كانت الحق الشرعي للحكم العباسي[٢].

أخذ العباسيون البث بين الناس بأنهم فوق مستوى البشر وأن الخلافة باقية في أيديهم إلى الأبد وهو ما رواه الطبري[٣] "من أن إبراهيم الإمام أرسل إلى أبي مسلم راية باسم الظل".

وتولي الخليفة للمنصب لدى العباسيين (أهل السنة) يأتي نتيجة انتخاب أو تعيين من الخليفة السابق تؤكده مبايعة عامة، وهكذا أخذت الوراثة مسارها حتى أصبحت ملكية وراثية امتزج فيها الدين بالسياسة[٤].

والإمامة هي موضوعة لخلافة النبوة وفي حراسة الدين وسياسة الدنيا وعقدها أن يقوم بها في الأمة واجب بالإجماع وأن شذ عنهم أحد فلا يعد برأيه[٥] الإمام يقوم بأمور شرعية والإمامة فرض واجب على الأمة لأجل إقامة إمام نصب لهم القضاء والأمناء ويضبط ثغورهم ويغزي جيوشهم ويقسم الفيء بينهم، وينتصف لمظلومهم من ظالمهم[٦].

وفي السلطة العباسية شروط لاختيار الإمام، وهي العدالة الجامعة لشروطها، وأن يكون قرشياً؛ فأن رسول الله (ص) قال: "الأئمة من قريش"[٧]، ويلزم في الإمام في أمور الأمة عشرة أشياء[٨] ومن أهم السلطات العباسية:

أولاً: <u>الوزارة</u>: أشارت المصادر السنية الى الوزارة ونشأتها على أنها جائزة لقوله تعالى " وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي (٢٩) هَارُونَ أَخِي (٣٠) اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي (٣١) وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي "ولما جاز ذلك في النبوة فإن الإمامة أجوز[٩] واشتقت الوزارة من ثلاث كلمات الأولى الوِزْر وهي الثقل والثانية الوَزَرْ وهو الملجأ لقوله تعالى "كلا لا وزر" أي لا ملجأ والأخيرة الأَزْرُ وهو الظهر، لأن الملك يقوي بوزيره كقوة البدن للظهر[١٠].

الوزارة ظهرت في حيز العمل في العصر العباسي وقبلها لم يكن المنصب معروفاً[١١] ويقول صاحب كتاب الفخري "فلما ملك بنو العباس تقررت تسمية الوزارة وسمي الوزير وزيراً وكان قبل ذلك يسمى كاتباً أو مشيراً"[١٢] عرف عن وزراء العصر العباسي الأول أنَّهم من ذوي الكفاية في الكتابة والإدارة وكانت سلطات الوزير تختلف

باختلاف شخصيات الخلفاء والوزراء وإن ظل الخليفة العباسي دائماً مصدر السلطات حيث كان الوزير يحكم باسم الخليفة ويهيمن على جميع الأعمال الرسمية ويشرف على الشؤون المالية من إيرادات ومصروفات ويقوم بتعيين الولاة والموظفين وعزلهم بعد استشارة الخليفة، كما يساعد الخليفة على تصريف الأمور العامة ويبدي المشورة إليه. هكذا اختلفت أبعاد سلطة الوزارة وحددوها تبعاً لشخصية الخلفاء وكان بعض الخلفاء يفوضون وزراهم في حكم الدولة فيقول ابن خلدون(١٣) "فلما جاءت دولة بني العباس واستفحل الملك وعظمت مراتبه وارتفعت، وعظم شأن الوزير، وصارت إليه النيابة في إنفاذ الحل والعقد وتعينت مرتبته في الدولة، وعنت لها الوجوه، وخضعت لها الرقاب وجعل لها النظر في ديوان الحسبان لما تحتاج إليه خطته.... ودفع إليه فصار اسم الوزير جامعاً لخطتي السيف والقلم وسائر معاني الوزارة والمعاونة".

إن استقرار نظام الوزارة في العصر العباسي الأول يعود إلى قوة الخلافة فعلى الرغم من أنَّ أبا سلمة الخلال سمي وزيراً في عهد أبي العباس (١٣٢- ١٣٦هـ/ ٧٤٩- ٧٥٤م) ولقب وزير آل محمد إلا أنه لم يكن يتمتع بصلاحيات واسعة أو سلطات كاملة ولم يقم بالإشراف على جميع الدواوين في الدولة، وكان يرجع إلى الخليفة في تصريف أمورها ولما أيقن الخليفة خيانة وزيره الخلال تخلص منه، وفي عهد المنصور (١٣٦- ١٥٨هـ/ ٧٥٤- ٧٧٥م) شخصية الخليفة لم تستقر أسسها بل كانت شخصية تطغى على سلطة الوزير ونفوذه ولم تكن الوزارة طائلة لاستبداده واستغنائه برأيه وكانت هيبته تصغر لها هيبة الوزارة، ويعد عهد المهدي (١٥٨- ١٦٩هـ/ ٧٧٤- ٧٨٥م) عهد استقرار سياسي وإداري ووصلت الوزارة أوجها في دور قوة الخلافة زمن المأمون حيث أطلق يد وزيره الفضل بن سهل في الأمور وسماه: ذو الرياستين أي رياسة الحرب ورياسة التدبير(١٤).

الخلافة العباسية وقوة خليفتها أتاح في تعيين الوزراء أو إقرار الوزير السابق للخليفة في منصب الوزارة.

وكانت سنة ٣٣٤هـ/ ٩٤٦م أهم سنة في تأريخ الوزراء وأسوء عصور التسلط الأجنبي، حيث دخل بنو بويه بغداد وبطل رسم الوزارة[١٥] وأشار هلال الصابي[١٦] في تأريخ الوزراء الى أهم الوزراء في العصر البويهي حيث قسمهم على وزراء الدولة العباسية وكُتاب الأيام الديلمية.

قسمت الوزارة في العصر العباسي على وزارتي تفويض وتنفيذ، يجوز لوزير التفويض أن يحكم بنفسه، وأن يقلد الأحكام، ويجوز له النظر في المظالم ويستنيب فيها، ويجوز له الجهاد وأن يباشر في تنفيذ الأمور التي دبرها وأن يستنيب في تنفيذها، كما أن سلطة وزير التفويض مقيدة بسلطة الإمام أي لا يجوز للوزير ولاية العهد، أو أن يستعفي الأمة من الإمامة ليس له أيضاً أن يعزل من قلده الإمام[١٧] في حين وزارة التنفيذ حكمها أضعف وشروطها أقل أي لا يعدو أن يكون معيناً لتنفيذ الأوامر وليس بوال عليها ويكون مقصور النظر على أمرين، وأن يؤدي إلى الخليفة، وأن يؤدي عنه والملخص أن وزارة التفويض مطلقة التصرف ووزارة التنفيذ مقصورة على تنفيذ ما يرد من أوامر الخليفة[١٨] ولوزارتي التفويض والتنفيذ شروط[١٩].

عرف عن وزراء العصر العباسي بأنهم خبراء بشؤون السيف والقلم[٢٠] ولم تكن الصفة الحربية بارزة في ذلك العهد، أما عند آل سامان وآل بويه، فقد كان الوزير يقوم بمهام الوزارة وقيادة الجيوش في المعارك[٢١]، كما كان مع الصاحب بن عباد الذي قاد الجيوش في أيام وزارته[٢٢] وأصبح رسماً لما بعده من الوزراء في قيادة الجيوش.

بقي حال الوزارة بين شد وجذب تبعاً لقوة الخليفة ومقدرة الوزراء ولاسيما ابَّان التسلط البويهي والسلجوقي، وضَعُفَ شأن الوزارة في عصر أمير الأمراء، ولم يكن للوزير النظر في أمر النواحي ولا الدواوين ولا الأعمال ولم يكن له غير اسم الوزارة فقط[٢٣] وكذلك بان التسلط السلجوقي حيث قام قادة الأتراك والحريم دورٍ كبيرٍ وخطيرٍ في سياسة الدولة مما أدى إلى إضعاف مؤسسات الدولة وخاصة الوزارة والإمارة عندما تولاها أشخاص يفتقدون الخبرة والدراية والمقدرة؛ ويعزى السبب إلى ضعف الخلافة،

المؤامرات وأطماع بعض الوزراء[٢٤]، وأصبح منصب الوزير فخرياً شرفياً وعد أحد أفراد وحاشية الخليفة وقد عبر ابن خلدون[٢٥] عن أوضاع الخلافة ومؤسسات الدولة بقوله: "واستبد العجم في أمور الخلافة، ولم يتمكن هؤلاء أن ينتحلوا ألقاب الخلافة، واستنكفوا من مشاركة الوزراء في اللقب لأنهم خول" لهم فتسموا بالإمارة أو السلطان.

إلا أن النزاع الذي اشتد بين الخلافة وأمراء السلاجقة كان له الدور في لعب الوزير دوراً في مناهضة النفوذ السلجوقي في العراق، وعمل الوزراء على تنظيم شؤون الدولة سياسياً وإدارياً واقتصادياً ونهضوا بالحياة العلمية والأدبية[٢٦].

وعندما عزم سنجر السلجوقي على السير إلى بغداد كتب الوزير العباسي جلال الدين بن صدفة يحذره قائلاً: "والله لئن تحركت لأقطعنَّ جميع ما وراءك عنك وأقطعنك عنه ولئن سرت فرسخاً لأسيرنَّ إليك فرسخين"[٢٧].

قام وزراء الخلافة العباسية دوراً مهماً في تنظيم شؤون الدولة سياسياً وإدارياً واقتصادياً ونهضوا بالحياة العلمية والأدبية، وتمكنوا من إقرار الأمن وتوفير سبل العيش والقضاء على غلاء الأسعار وإقرار العدل وإزالة الظلم عن الرعية، وبذلوا جهداً في استصلاح الأراضي الزراعية والعناية بالري حتى استعاد الوزراء نفوذ الخلافة وسلطة الخليفة[٢٨].

برزت الصفة الحربية للوزير فضلاً عن مهامه الإدارية والمالية، فكان الوزير يتولى أيضاً قيادة الجيوش، بذلك جمع السلطتين الإدارية والعسكرية، في حين أنّ الوزراء السلاجقة كانوا غير مؤهلين للوزارة، والتنافس على منصب الأمير السلجوقي أضعف نفوذ السلاجقة وظهر ذلك بعد وفاة طغرلبك.

وتعدُّ الفترة من ٤٤٧- ٥٩٦هـ فترة الصلاحيات الواسعة التي منحها الخلفاء العباسيون المتأخرون لوزرائهم مما أدى إلى انتعاش الوزارة وارتقاء هيبتها؛ والسبب يعود إلى أن معظم من تولى الوزارة كانوا من ذوي المقدرة الإدارية والعسكرية وقوة

الشخصية[٢٩]. صار لهم صلاحيات كبيرة، يتولى النظر في الدواوين كافة، يولي ويعزل رؤساءها ويبلغ القضاة بقرار الخليفة بتوليتهم، ويخلع عليهم ويراقب أعمالهم.

قوة الخلفاء، علو همتهم، تمكنهم من رئاستي السيف والقلم، إلمامهم بقوانين الوزارة وقواعدها، كان السبب في تخلص الخلفاء العباسيين من النفوذ السلجوقي، وهي مرحلة استقلال حقيقي دامت حتى عام ٦٥٦هـ، إلى أن وقعت بغداد تحت السيطرة المغولية عام (٥٩٠- ٦٥٦هـ) ولعب الوزراء دوراً خطيراً في الأحداث التأريخية التي راحت ضحيتها الدولة العباسية، والسبب يعود إلى أن الخلفاء الذين جاؤوا بعد المقتفي لأمر الله لم يسلكوا طريق اليقظة والحزم في مواجهة الأخطار التي هددت الدولة العباسية، إذ اضطربت البلاد وانتشرت الفوضى وانعدم الأمن واستهان اللصوص والعيارون بالحكم، والسبب يعود إلى تسليم مقاليد الأمور بيد الوزراء وأمراء الجيش والخدم والمماليك مما سبب إضعاف البلاد عسكرياً واقتصادياً فضلاً عن الصراع المستحكم بين الوزراء وقادة الجيش.

ثانياً: الأنظمة الإدارية (الدواوين):

ورث العباسيون هذا التراث، وطوروه بحسب ظروفهم، وزادوا في المركزية، وكانت الدولة العباسية تتألف من ولايات كثيرة، ولم تكن علاقة السلطة المركزية بهذه الولايات تشرف عليها دواوين إقليمية، وإنما كان لكل ولاية ديوان ببغداد يدير شؤونها، وكان كل من هذه الدواوين تتألف من قسمين، أولهما الأصل ويختص بوضع الضرائب وحملها إلى بيت المال[٣٠] وثانيهما الزمام أو ديوان المال[٣١]، ووضع الخليفة أزمة هذه الدواوين كلها في يد رئيس واحد.

وفي القرن الرابع الهجري انقسمت إدارة الدولة على ما يشبه وزارتين، أحداهما للداخل وهي ديوان الأصول، والأخرى المالية وهي ديوان الأزمة، وكان كل ديوان ينقسم على مجموعة من الدواوين أيضاً لأنه كان لكل ناحية ديوانها وكان الوزير هو رئيس السلطة المركزية فهو كان يتولى إدارة ديوان السواد[٣٢].

وكان الفرس هم شحنة دواوين الخلافة، فمنهم البرامكة وآل ذي الرياستين وكانت الصبغة الغالبة على عمال الدواوين هي الصبغة الاقتصادية المالية[٣٣] وكان لابد للواحد منهم من أن تتوفر لديه بعض خصال التاجر، كما أن المشتغل بإدارة الديوان هو ممثل الثقافة الأدبية ولا يتولاها إلا أهل الثقافة الدينية لكونه يحتاج إلى تعمق.

بقيت الدواوين كما هي في العصر الأموي، وأضيف إليها ديوان الأزمة في عهد الخليفة المهدي سنة (١٦٢هـ/٧٧٨م) وباضطراب أمور الخلافة على مر الزمن وتقلص نفوذ الخلافة وسوء تصرف الأتراك في الأموال أدى إلى تمييز بيت مال الخاصة من بيت المال حتى أصبحت انتكاسة في المؤسسات المالية وصار لكل ولاية ديوان خاص في بغداد ينظر في شؤونها، ثم جمعت هذه الدواوين في خلافة المعتضد (٢٧٩- ٢٨٩هـ/ ٨٩٢- ٩٠٢م) في ديوان واحد سمي بديوان الدار أو الديوان الكبير، وبعد فترة فصلت أمور الولايات الشرقية وجعل لها ديوان المشرق، كما فصلت أمور الولايات الغربية وجعل لها ديوان المغرب، وتركت أمور السواد (بغداد) إلى ديوان السواد، ويلاحظ أن ديوان الدار بقى دائرة مركزية لهذه الدواوين المهمة[٣٤].

وقد كان في اضطراب أمور الخلافة، وتقلص نفوذها سبب في أن تتقلص النفقات التي أصبحت أكبر المهمات في أواخر القرن الثالث وأوائل القرن الرابع من حيث حاجات ديوان الخلافة[٣٥] وسيطرة الأتراك في الثلث الثاني للقرن الثالث وسوء تصرفهم بالأموال أدت إلى التمييز بين بيت مال الخاصة من بيت المال، وجعل الوزير أو من بيده الإدارة العامة يشرف على بيت المال في حين الخلفاء يسيطرون على بيت مال الخاصة وينفقون منه، هذه الانتكاسة في المؤسسات الإدارية وتقلص أعمالها الإدارية بسبب تسلط الأتراك فترة إلا أنها عادت لها رونقها في خلافة المعتضد والمكتفي والمقتدر، ولكنها عادت وأصيبت بضربة كبيرة في فترة إمارة الأمراء وعصر التسلط البويهي[٣٦].

وكان على رأس كل ولاية رجلان، الأمير قائد الجيش والعامل، حيث كان أمير الجيش له الصلاة بالناس وهو ما يجعله رئيس المسلمين في ولايته، اما العامل هو صاحب

الخراج فكان واجبه حمل خراج الولاية إلى خزانة الدولة، حتى جاء ابن طولون فجمع بين الولايتين، وكذلك فعل الأخشيد، وكان كل منهما حاكماً مستقلاً في مصر(٣٧).

كان الاشتغال بالدواوين يختلف عن عمل الفقهاء والعلماء كل الاختلاف، فالمشتغل بالدواوين هو ممثل الثقافة الأدبية وكان لا يعالج العلوم الشرعية إلا بمقدار ما يتطلبه عمله وثقافته.

ثالثاً: النظام المالي:

لم تكن في الدولة الإسلامية كلها ضرائب ثابتة ونافذة على نحو واحد إلا الضرائب الإسلامية الخالصة وهي ضريبة رؤوس أهل الذمة من اليهود والنصارى، والزكاة المفروضة على المسلمين.

ومما اختص به نظام المسلمين الإداري فيما يتعلق بالمال أن دواوين الخراج في الولايات كانت تقوم مقام خزائن الدولة، فكانت تستوفي من مال الخراج النفقات الراتبة وإعطيات الجند، ثم يحمل الباقي إلى بيت المال العام في مدينة السلام. وكانت الميزانية العامة تقسم على ما كانت عليه الدفاتر في دواوين الخراج، إلى باب الاستخراج أو الدخل وباب النفقات.

أ- ديوان الخراج: ويتمثل في خراج الضياع والجوالي والزكاة، ومن لوازمه معرفة الحساب والضرب والقسمة والأمانة والعدالة ليأخذ الحق ولا يجحف ولا يضيع(٣٨).

ب- ديوان النفقات: وإلى صاحبه ترجع أمور الدواوين ومصالحها عنه، وإليه ترفع حساباتها ليستوفي عليها ويطالبها بالأموال وينغي أن يكون صاحب هذا الديوان ملماً بأمور الحساب والمكاييل والأوزان والأسعار والضرائب عارفاً بجميع الأصناف وقيمتها فضلاً عن معرفته بالرسوم السلطانية(٣٩).

ج- ديوان البريد: والبريد لفظ عربي وكان بإشراف صاحب البريد وإليه ترد الكتب المنفذة من جميع النواحي، ويتولى عرض أصحاب البريد والأخبار في جميع النواحي

على الخليفة أو عمل جوامع لها، وكان لصاحب البريد أتباع وأعوان في مختلف البلاد يدعون ولاة البريد، ولم تكن مهمته فقط نقل الأخبار الرسمية، بل كان يحتاج إلى كثير من التطلع والتجسس، فعمال البريد هم بمنزلة العيون الباصرة والآذان السامعة للحكام[٤٠] وهذا يتطلب أن يكون عامل البريد له جواسيس من مختلف الأصناف والطبقات، وبهذا تظهر أهمية صاحب البريد في أن يكون شخصاً ثقة، ومتحفظاً في عمله. وفي العصر العباسي أصبح الحمام الزاجل أسرع خدمة في البريد وبين القلقشندي[٤١] أن المهدي اعتنى باستعماله وكذلك من بعده الخلفاء العباسيين.

رابعاً: النظام القضائي:

لم يذكر صاحب كتاب تاريخ القضاء أي تصادم بين القاضي والوالي في المسائل إلا حادثتين بسيطتين[٤٢] ففي العصر العباسي خرج القاضي من سلطان الوالي، وصار يعينه الخليفة مباشرة أو يقر تعيينه. أبو جعفر المنصور أول من ولى القضاة الأمصار من لدنه[٤٣] وظل تعيين القضاة من حق الخليفة حتى في العصور السيئة، عظم شأن القضاة وقوي مركزهم في عهد الخلفاء الأولين من بني العباس، فكان القاضي مثلاً أعلى للعدالة لا يطعن في حكمه ولا تلحقه تهمة، كان للقاضي رهبة واحترام وفي ذلك العهد نجد أن الأمراء والوزراء كانوا يساقون إلى السجون[٤٤].

بعد عام (٣٧٥هـ/ ٩٨٥م) اختلف الناس في قبول القضاء وعدم قبوله وكانت العادة حتى أواخر القرن الرابع تقضي ألا يقبل أحد منصب القضاء إلا بعد إحجام وتردد[٤٥].

جعل العباسيون للقاضي منصباً رفيعاً مستقلاً ورفعوا رزقه أيضاً[٤٦] وكان القاضي يجلس للقضاء في المسجد حتى عام ٢٧٩هـ حيث أمر المعتضد ألا يقعد القضاة في المسجد ولكن هذا لم يثمر إلا قليلاً فقد كان قاضي القضاة في بغداد حوالي عام (٣٢٠هـ/ ٩٣٢م) يجلس للقضاء في داره، وكان القاضي يلبس السواد على هيأة عمال بني العباس[٤٧]، وتجرأ بعض الولاة منهم ابن طولون في مصر للنظر في المظالم حتى

استغنى الناس عن القاضي لمدة سبعة سنين فكان كل شيء يرد إلى الناظر في المظالم، حتى جلست قهرمانة أم المقتدر والأخشيد بنفسه للمظالم، وبعده كافور ويحضر عنده الوزير وسائر الفقهاء والقضاة والشهود ووجوه البلد[٤٨]، أما عن شروط القضاء فقد أوردها الماوردي[٤٩] كان القاضي في المشرق يعطى رزقه من بيت المال ولكن وجدت نصوص تدل على أن القاضي لم يكن يأخذ شيئاً من رزقه[٥٠] وفي سنة (٣٦٣هـ/ ٩٧٢م) أمتنع القاضي ببغداد محمد بن صالح بن أم شيبان الهاشمي الذي كان يتفقه لمالك عند تولي منصبه شروطاً منها ألا يتناول على القضاء أجراً[٥١] ولم يدخل في اختصاص القاضي النظر في المواريث بصورة نهائية إلا في القرن الرابع الهجري، ثم صار إليه الإشراف على سجون البلاد التي يلي قضاءها واختص القضاة في ذلك بما سمي حبوس القضاة[٥٢] وهي خاصة بما يحبس لدين عليه.

جعل القضاء وراثياً من الأب إلى الابن، ففي القرنين الثالث والرابع الهجريين تقلد القضاء من أسرة واحدة وهي أسرة أبي الشوارب ثمانية رجال في بغداد وحدها، ناهيك بستة عشر قاضياً غير اولاء من هذه الأسرة نفسها. وتولى بنو أبي بردة حوالي عام ٣٢٥هـ/ ٩٣٧م قضاء القضاة بفارس أجيالاً كثيرة، وكذلك توارث آل النعمان قضاء القضاة في عهد الفاطميين بمصر.

المبحث الثاني

الخلافة الفاطمية وسلطاتها

نجح الفاطميون في تتويج نشاطهم السري الذي قام به الدعاة الفاطميون والذي استمر أكثر من مئة وخمسين عاماً بإعلان الخلافة الفاطمية في أفريقيا سنة (٢٩٦هـ/ ٩٠٨م) وفيما بعد في مصر سنة (٣٥٦هـ/ ٩٦٦م) وتحقق انتصار الفاطميين على يد المعز لدين الله، ولاشك في أن فتحهم مصر سنة (٣٥٨هـ/ ٩٦٩م) هو أعظم إنجازاتهم التي حفظت لهم مكاناً بارزاً ولأول مرة في التأريخ الإسلامي تحكم مصر بدولة لا تدين حتى بالولاء الرسمي لبغداد فمع دخول الفاطميين مصر تزايد دورها في العالم الإسلامي وتزعموا حركة دينية فلسفية اجتماعية كان هدفها لا يقل عن تحويل وتجديد كل الإسلام، فكانوا يرون أنفسهم الأئمة الأحقاء بحكم العالم الإسلامي بمقتضى الحق الإلهي في الحكم فهم أبناء فاطمة بنت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وتنتقل الإمامة من الأب إلى الابن الأكبر أي أن تكون في الأعقاب والشرط اللازم توافره شخص الإمام هو الوصية أي النص عليه من الإمام السابق[٥٣].

وثمة تغيرات مذهبية وإدارية عند انتقال السيادة إلى الفاطميين وتمثلت في خطوات من الإجراءات في النواحي العقائدية والإدارية والتنظيمية وفيها:

١- **السلطات الإدارية والمالية:** أقر جوهر الصقلي على رأس المناصب الإدارية الأشخاص انفسهم الذين كانوا يشغلونها وقت الفتح، وبدوره أقر جعفر بن الفرات على المسائل المالية والقاضي أبا الطاهر الذهلي على القضاء، وأبقى على العراقيين والشوام في تولي الخطابة والقضاء والهدف من هذا كان يروم التعرف على النظام الإداري والقضائي جيداً لاسيما أنما أكثر تعقيداً وتحضيراً من تلك التي عهدها الفاطميون في أفريقيا وهو يعرف بنظام الحكم غير المباشر[٥٤] وأمر بفتح دار الضرب بالفسطاط التي كانت معطلة في آخر عهد الأخشيديين، وضربت سكة حمراء عليها اسم المعز لدين الله سنة (٣٥٨هـ/ ٩٦٩م).

أولاً: الوزارة: وهي أرفع الوظائف عند الفاطميين وأعلاها رتبة كانت تارة في أرباب السيوف وتارة في أرباب الأقلام، وفي كلا الجانبين تارة تعلو فتكون وزارة تفويض ويعبر عنها بالوزارة، وتارة تنحط فتكون دون ذلك ويعبر عنها بالوساطة(٥٥).

التنظيم الداخلي لأي دولة لا يأتي إلا بعد استقامة أمورها واستقرار قواعدها وهنا بدأ الفاطميون وضع النظام الإداري وإعطاء التسميات التي تتفق مع اختصاصاتها. وبما أن الدولة الفاطمية قامت على أساس مذهبي ولنشر المذهب الإسماعيلي، فمن الطبيعي أن يكون الإمام (الخليفة) الفاطمي بيده كل السلطات، ويصرف الأمور بما يراه، ويشرف على جميع الأمور بنفسه، وهذا لا يعني أن الإمام كان يقوم بكل الأمور بنفسه ولكنه كان يستعين بمن يثق فيهم.

المهدي أول الخلفاء الفاطميين استعان برجل من بني الأغلب ووكل إليه النظر في جميع الدواوين والعمال كما عهد المهدي والقائم والمنصور إلى أبي جعفر بن محمد بن أحمد البغدادي النظر في الدواوين والإشراف على الموظفين وكانا يقومان بعمل الوزراء لكنهم لم يسموا بالوزير.

وحاز جوهر الصقلي على ثقة المعز لدين الله وذكر المقريزي(٥٦) أنه صار في رتبة الوزارة سنة ٣٤٧هـ، إلا أن المعز كان يشرف بنفسه على كل الأمور وجمع في يده كل سلطات الدولة.

لما فتح جوهر مصر سنة (٣٥٨هـ/ ٩٦٩م) أبقى نظام الإدارة في البلاد على ما هو عليه وأشرك مع الموظفين المصريين موظفين مغاربة، وظل المعز يستعين بجوهر في إدارة البلاد حتى سنة (٣٦٤هـ/ ٩٧٤م) وعزله ربما خشية اتساع نفوذه، وأشرف بنفسه على الأمور مستعيناً ببعض الموظفين على رأسهم يعقوب بن كلس وعسلوج بن الحسن(٥٧).

وعندما توفي المعز وولى العزيز بالله سنة (٣٦٥هـ/ ٩٧٥م) الخلافة كانت البلاد قد دخلت في طور جديد، إذ استقرت الأمور وتوطدت أركان الخلافة ونعمت البلاد بالهدوء وأخذت الدولة تقلد الخلافة العباسية في التنظيمين السياسي والإداري، وابتدأ الخليفة يسند السلطات الى خلصائه، حيث أسند رتبة الوزارة إلى يعقوب بن كلس ولقبه بالوزير الأجل سنة (٣٦٧هـ/ ٩٧٧م).

ومرت على الوزارة الفاطمية ظروف تتراوح بين القوة والضعف خصوصاً في القرن الأول من حكمها حيث كان مركز الوزير ونفوذه يتأثر بقوة الخليفة وشخصية الوزير نفسه، منهم وزراء أقوياء كابن كلس والجرجائي واليازوري أدوا للدولة الكثير، ووزراء آخرون أضعف نفوذهم قوة الخليفة أو سيطرة القواد كما في عهد الحاكم القوي وعهد المستنصر الضعيف الذي تغلب عليه القواد.

أما وزراء القرن الثاني فقد كان لهم من القوة والنفوذ وانهم قد سيطروا على الدولة سيطرة تامة، حتى أصبح الخلفاء بجانبهم صوراً وأصبح الوصول إلى منصب الوزارة يحدده الصراع المسلح بين الوزير القائم والطامعين في المنصب[٥٨].

وينقسم الوزراء الفاطميون على قسمين، وزراء أصحاب أقلام وهم وزراء التنفيذ في القرن الأول، ووزراء أصحاب سيوف أو وزراء تفويض ويضم وزراء القرن الثاني. وقد كان ابن كلس أول وزراء الدولة من أعظم الرجال الذين أدوا للبلاد أجل الخدمات ووضعوا الأسس التي قام عليها نظام الوزارة الفاطمية، وبعد وفاته تولى رجال لم يبلغوا ما بلغ ابن كلس من النفوذ والشخصية ولم يتسموا بالوزراء بل أطلق عليهم الوسطاء، وظل الحال كذلك إلى عهد الخليفة الفاطمي الرابع الظاهر لإعزاز دين الله (٤١١-٤٢٧هـ/ ١٠٢١- ١٠٣٦م) حيث تولى الوزير الجرجرائي سنة (٤١٨هـ/ ١٠٢٨م) الذي كان هو والوزير اليازوري سنة (٤٤٢هـ/ ١٠٥٠م) من أقدر وزراء الدولة[٥٩].

وبعد اليازوري دخلت البلاد في طور الضعف وابتدأت سيطرة القواد والفتن بين فرق الجيش من السودان والترك والمغاربة حتى فقدت الوزارة هيبتها وأصبح هم كل

وزير الاحتفاظ بمركزه ضد دسائس منافسيه، وانتهى الأمر بدخول البلاد في فترة شقاء وبؤس ومجاعة عرفت بالشدة العظمى، إلى أن لجأ الخليفة المستنصر بالله إلى بدر الجمالي والي عكا الذي استجاب لدعوة الخليفة ووصل مصر سنة (٤٦٦هـ/ ١٠٧٤م) واستطاع إعادة الأمور والنظام إلى البلاد واستحوذ على كل السلطات وفي ذلك يقول ابن الصيرفي[٦٠] "ودخل أمير الجيوش في ربيع (٤٦٦هـ/ ١٠٧٤م) فخلع عليه ورد النظر إليه وبطل حينئذ أمر الوزارة" حتى أصبح قواد الجيش والموظفون والقضاة والدعاة تحت سلطانه. وابتدأ عصر الوزراء الأقوياء أو عصر وزراء السيوف الذي استمر إلى نهاية الدولة فيما عدا فترات قليلة لم يستوزر فيها الخلفاء مثل الخليفة الآمر (٤٩٥- ٥٢٤هـ/ ١١٠١- ١١٣٠م) الذي لم يستوزر أحداً بعد أن قبض على الوزير المأمون بن البطائحي (٥١٩- ٥٢٥هـ/ ١١٢٥- ١١٣٠م) والخليفة الحافظ (٥٢٦- ٥٤٤هـ/ ١١٣٢- ١١٤٩م) الذي ظل فترة من دون وزراء.

قامت الدولة الفاطمية على أساس ديني يرتكز على المذهب الإسماعيلي، وكان الوزير يلي الإمام أو الخليفة ويعد الرجل الثاني في الدولة ومن المفروض أن يكون الوزير شيعياً إسماعيلياً، لكن الفاطميون لم يتقيدوا بذلك، إذ تنوعت ديانات وزرائهم، فأبن كلس كان يهودياً قبل إسلامه، والوزير بهرام الأرمني وزير الحافظ ظل على نصرانيته على الرغم من كونه وزير سيف أو وزير تفوض ولقب بسيف الإسلام[٦١].

كان الوزير سواء وزير التنفيذ أم وزير التفويض أهم واجباته تنظيم الإدارة المالية وضبط موارد الدولة، فمنذ تعيين ابن كلس في عهد المعز نظر في شؤون الخراج وجميع وجوه الأموال والحسبة والسواحل والأعشار والجوالي والأحباس، فلما وزر للعزيز نقل الدواوين إلى بيته ونظم الأمور المالية وكانت إدارة الدولة المالية تشمل عدة دواوين.

ثانياً: التنظيم الإداري:

مصر ذات نظام إداري قائم على حضارة ذات جذور ممتدة عبر التأريخ وارتكز على التنظيم البيزنطي.

ورث الفاطميون هذا التقسيم الإداري وعملوا به بعد أن أدخلوا عليه بعض التعديلات. ولا توجد معلومات وافية عن توزيع أقاليم مصر الإدارية في العصر الفاطمي.

بعد أن أدخل بدر الجمالي إصلاحات على التقسيم الإداري لمصر سنة (٤٧٠هـ/ ١٠٧٨م) قسم أقاليم مصر على أربع ولايات رئيسية[٦٢] وعدت ولاية قوص من أهم وأعظم ولايات الديار المصرية حتى وصفها ابن الأثير[٦٣] بأنها: "أكبر الأعمال بعد الوزارة" وفيها انشئت دور الضرب وأصبحت بشكل نهائي مقراً للوالي. ونظراً الى مكانة هذه الولايات وأهميتها الاستراتيجية للدولة الفاطمية كان يخلع على ولاتها من خزانة (الكشوة) بـ"البدنة" وهو نوع اللباس الذي كان يرتديه الخليفة يوم فتح الخليج[٦٤] وكان ولاة هذه الأقاليم عادة هم المرشحين لتولي منصب الوزارة في الثلاثين عاماً من حكم الفاطميين في مصر.

تعد الفسطاط مدينة مصر الرئيسية ومركز نشاطها الاقتصادي والصناعي والعلمي، في حين أنّ القاهرة هي مقر الخليفة (الإمام الفاطمي ومركز الدولة الإداري والسياسي ومركز نشر الدعوة الإسماعيلية ولأهمية المدينتين تطلب لها موظفون يتولون إدارتها يعينهم الخليفة (الإمام) بنفسه لمباشرة سلطتهم، وأسندت إدارة العاصمة الفاطمية إلى ثلاث موظفين رئيسيين، وهم: "الوالي" و"صاحب الشرطة" و"المحتسب" المسبحي الذي عاصر الفاطميين وألف تأريخه استعمل مصطلح صاحب الشرطة أو متولي الشرطة، ولم يذكر لفظ الوالي، ويبدو أن طوال العصر الفاطمي الأول وحتى قرب نهاية القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي كان الذي يحفظ النظام في المدينتين هو صاحب الشرطة[٦٥] وذكر أن بدر الدولة نافذ الخادم الأسود كان يتولى الشرطة سنة (٤١٥هـ/ ١٠٢٤م)[٦٦] بينما لفظ الوالي كثر استعماله من المؤرخين الفاطميين المتأخرين وخاصة ابن المأمون وابن الطوير اللذين لا يذكران مصطلح "صاحب الشرطة"، وهذا يدل على أن العاصمة الفاطمية لم تعرف في القرنين الرابع والخامس الهجري سوى وظيفة "صاحب الشرطة" التي اختفت بعد ذلك لتحل محلها وظيفة "الوالي" وأصبحت مسؤوليات الشرطة والمحافظة على الأمن ضمن اختصاصات وظيفة "الوالي"[٦٧].

إن تقسيم مصر إدارياً على أربع ولايات والإصلاحات التي أدخلها نظام بدر الجمالي تطلب إنشاء وظائف ولاة للولايات الذين كانوا من أرباب السيوف، صادر بسجل من الخليفة(٦٨).

كما وجد اختصاص آخر مشابهة لصاحب الشرطة، ويؤدي عمله أثناء الليل عرف بـــ"صاحب العسس" أو "متولي الطوف ليلاً" وهو يعمل تحت إشراف الوالي، ومهمته الإشراف على القصر الخلافي(٦٩) والقبض على السراق(٧٠) وكان يصحه دائماً عود من السقائين والمشاعلية والنجارين والقصارين والهدادين "خوفاً من أن يحدث في القاهرة ليلاً حريق فيتداركون إطفاءه"(٧١).

حفظ لنا القلقشندي(٧٢) سجلاً خاصاً بولاية القاهرة صادر نهاية الدولة الفاطمية يحدد فيه الخليفة وهو في الغالب الخليفة الفائز أو الخليفة العاضد مكانة مدينة القاهرة ومهام الوالي ومسؤولياته، إذ قال: "وأعلم أن هذه المدينة هي التي أسس على التقوى بنيانها، ولها الفضيلة التي ظهر دليلها ووضح برهانها.... ثم يحدد وظيفة الوالي ومسؤولياته بقوله: "فأشمل كافة الرعايا بها بالصيانة والعناية، وعمهم بتام الحفظ والرعاية وأبسط عليهم ظل العدل والأمنة.... وأوعز إلى المستخدمين بحفظ الشارع والحارات، وحراستها في جميع الأزمنة والأوقات، وطالع مجلس النظر الأجلي الملكي بما تحتاج إلى علمه" كما حفظ لنا القلقشندي سجلات خاصة بتولية والي الفسطاط جميعها صادرة نهاية العصر الفاطمي.

كانت الحياة في القاهرة طوال العصر الفاطمي وحتى نهاية القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي بسيطة خالية من الأسواق العامة بحيث لم يتطلب لها وجود مهنة المحتسب على عكس الفسطاط التي كانت تعد المركز التجاري والاقتصادي الكبير العامرة بالأسواق والبضائع مما جعل وجود المحتسب أمراً ضرورياً للإشراف على الأسواق ومراقبة الأسعار، وكانت مهمة المحتسب الإشراف على التجارة والصناعة وتطبيق الشريعة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أي أن واجبه دينيٌ في الأساس

مثله مثل القاضي، أما القاضي فكان موظفاً دينياً واجبه الأول إقامة العدل على أساس الشريعة ومن ثم فقد كان من الضروري أن يكون ضليعاً في الفقه خبيراً بأحكامه نقل المقريزي عن ابن الطوير "لا يتقدم عليه أحد أو يحتمي عليه، وله النظر في الأحكام الشرعية ودور الضرب وضبط عيارها"(٧٣) وإذا كان وزير الدولة صاحب سيف كان تقليده من لدنه نيابة عنه وأن لم يكن كان تقليده من الخليفة، وكان له نواب ينوبون عنه في سائر الإقليم.

ثالثاً: الدواوين:

لم يعرف الفاطميون أغلب الدواوين إبانّ الستين عاماً التي أمضوها في شمال أفريقيا، بل استحدثه الفاطميون بعد انتقالهم إلى مصر. ومنذ تعيين ابن كلس في عهد المعز عهد إليه للنظر في شؤون الخراج وجميع وجوه الأموال والحسبة والسواحل والإكثار والجوالي والأحباس، فلما وزر للعزيز نقل الدواوين إلى بيته ونظم أمور الدولة المالية، وكان هذا التنظيم الذي أدخله هو أساس النظام المعقد للمؤسسات العامة التي تمت وتبدلت وتدرجت طوال العصر الفاطمي، كما كان أهم عمل للوزراء الذين عينوا بعد ابن كلس ضمان أموال الدولة فإن قل ارتفاعها عن مبلغ الضمان قبض على الوزير أو عزل(٧٤).

إدارة الدولة المالية شملت عدة دواوين واستحدثوا أموراً كثيرة في نظام الحكم لم تكن قبلهم، حتى لقيت دواوين الدولة تغيرات وتعديلات كثيرة طوال الفترة الفاطمية. وعرف الفاطميون في بداية حكمهم في مصر عدداً من الدواوين، أشار إليها المسبحي في تأريخه، استمر بعضها يعمل إلى نهاية دولتهم أو زال أغلبه أو تبدل أو تغير في النصف الثاني من تاريخ الدولة(٧٥) واستمرت بعض دواوين العصر الفاطمي الأول كذلك في العصر الفاطمي الثاني مع تبدل أسمائها وتوسيع دورها وعلى رأسها ديوان الترتيب وتولاه المؤرخ المسبحي غير مرة في زمن الحاكم بأمر الله، كما تولاه أبو سعد محمد بن أحمد العميدي الكاتب وعزل عنه سنة (٤١٣هـ/ ١٠٢٢م) قبل أن يتولى ديوان

الإنشاء[٧٦] والديوان الثاني هو الديوان المفرد وأحدثه الخليفة الحاكم سنة (٤٠٠هـ/ ١٠٠٩م) برسم من يقبض ماله من المقتولين أو من يسخط عليه الخليفة، ويبدو هذا الديوان استبدل اسمه نهاية العصر الفاطمي بديوان المرتجع[٧٧].

أشار المقريزي[٧٨] لديوان الزمام عندما تكلم عن سيرة الوزير الناصر للدين الحسن اليازوري أن ديوان المجلس هو زمام الدواوين أي هو الاسم الجديد له.

ومن أهم الدواوين في العصر الفاطمي:

أ- ديوان المجلس وديوان النظر: وهو أصل الدواوين وفيه علوم الدولة بأجمعها يقال لمتوليه "صاحب ديوان المجلس" ويشرف على إدارته عدد من الكتاب ولكل واحد منهم مجلس مفرد يعاونه معين أو معينان وصاحب هذا الديوان هو المتحدث في الإقطاعات ويكون عادة من الأستاذين المحنكين[٧٩] وهذا الديوان يشمل على كل ما يتصل بالخليفة وتنظيم البلاط والأعياد والاحتفالات.... الخ، وأهم مهامه عمل الاستيمار (الميزانية العامة للدولة) في نهاية ذي الحجة من كل عام[٨٠].

أما ديوان النظر وصاحبه يرأس دواوين الأموال وكان له العزل والولاية وهو الذي يتولى عرض الأوراق في أوقات معروفة على الخليفة أو الوزير، ولم يكن يتولى هذا الديوان سوى المسلمين[٨١] فيما عدا الأحزم الأنصاري الذي توصل إلى ولايته بالضمان في سنة (٥٣٠هـ/ ١١٣٦م) وعلى العكس من ديوان النظر فلم يكن يتولى ديوان المجلس عادة سوى النصارى إلى أن اعتمد الوزير ابن ولخشي المسلمين في المناصب التي كانت بأيدي النصارى سنة (٥٣١هـ/ ١١٣٧م)[٨٢].

ب- ديوان التحقيق: وتم استحداثه سنة (٥٠١هـ/ ١١٧٠م) من الوزير الأفضل وسماه ديوان التحقيق، ومقتضاه المقابلة على الدواوين، وكان لا يتولاه إلا كاتب خبير ويلحق بمتولي النظر[٨٣]، وعندما تولى رضوان بن ولخشي الوزارة منع اعتماد النصارى في الدواوين الكبار لا نظار ولا مشارفين[٨٤] وذكر ابن ميسر[٨٥] أن ديوان التحقيق

زال بسقوط الفاطميين حتى أن أعاده الملك الكامل بن محمد في سنة ٦٢٤هـ/ ١٢٢٧م، ومن ثم أبطله في سنة ٦٢٦هـ/ ١٢٢٩م نهائياً.

ج- **الديوان الخاص:** وهو الديوان الذي يشرف على نفقات الخليفة والقصر، وكان يجمع دائماً إلى ديوان المجلس فيقال له "ديواني المجلس والخاص السعيدين" أو ديوان الخاص والمجلس(٨٦) وكانت هذه الدواوين عزيت إلى الخليفة، كالديوان الخاص الآمري أو ديوان المجلس الفائزي أو ديوان النظر الحافظي. وفي وقت استبداد الوزراء نسبت الدواوين إليهم أيضاً مثل ديوان التحقيق الأفضلي السعيد(٨٧).

د- **ديوان الرسائل أو ديوان الإنشاء والمكاتبات:** استمر يؤدي وظيفته إلى جانب الدواوين المالية طوال العصر الفاطمي من دون تغيير، وكان هذا الديوان في بداية القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي يتألف من رئيس الديوان ويقال له متولي الديوان أو صاحب الديوان ويخاطب بالأجل ويلقب بـ كاتب الدست الشريف(٨٨).

رابعاً: النظام القضائي:

وهو من الوظائف الدينية وإحدى السلطات الثلاث التي اشتمل عليها النظام القضائي في مصر، ما أن أصبحت القاهرة مثلها مثل بغداد وقرطبة، مركز خلافة بعد أن كانت ولاية تابعة للخلافة العباسية بها قاضي يعينه الخليفة العباسي السني، هكذا عرفت مصر في العصر الفاطمي منصب قاضي القضاة، وحرصاً على عدم خلخلة النظام الإداري في مصر، احتفظ جوهر الصقلي بالموظفين الأخشيديين في مناصبهم منهم القاضي أبو الطاهر الذهلي الذي كان معيناً من الخليفة العباسي سنة (٣٤٨هـ/ ٩٥٩م) وشاركه القاضي النعمان بن حيون النظر في بعض القضايا إلى أن توفي سنة (٣٦٣هـ/ ٩٧٣م) وبعدها جعل له المعز علي بن النعمان معاوناً له، وعندما مرض القاضي الذهلي فوض الخليفة لعلي بن النعمان مهمة النظر في القضاء، وهو أول من خوطب بـ قاضي

القضاة في الديار المصرية، وتوارث ستة من أسرة بني النعمان القضاء في مصر أكثر من ستين عاماً تحللها بعض الانقطاع(٨٩).

كان قاضي القضاة في العصر الفاطمي الأول هو الذي يعين سائر قضاة الأنحاء ولم يكن للوزراء سلطة على القضاء، ولكن ابن كلس مع ذلك كان يتدخل في شؤون القضاء، على الرغم من أنّ القاضي النعمان بن علي كان من أقرب المقربين للخليفة وعلى الرغم أيضاً أهمية القضاء بالنسبة لمركز الدولة الديني إلا أن الوزير كان يعارض ابن النعمان الذي أصبح "لا ينفذ حكماً ولا يعدل شاهداً ولا يقلد نائباً إلا بعد مطالعة الوزير بذلك" حتى أبطل القاضي الجلوس في الجامع لمبالغة الوزير في إضعاف يده، كما تدخل في تعيين القضاة(٩٠).

كان قاضي القضاة طوال العصر الفاطمي يختار من بين الفقهاء الإسماعيليين ويشترط عليه أن لا يحكم إلا بمذهب الدولة وهو المذهب الإسماعيلي، ولما وزر بدر الجمالي صار القضاة والرعاة نواباً عنه، وكانت السجلات منذ ذلك الوقت وإما تصدر عن الخليفة مع التنويه بأن الوزير هو الذي قرر هذه النيابة، وإما أن تصدر عن الوزير مباشرة، وأصبح القضاة يذكرون هذه النيابة في الأحكام وعقود الزواج وغيرها وأصبح من ألقاب وزير السيف "كافل قضاة المسلمين وهادي دعاة المؤمنين"(٩١).

ومن أهم أعباء منصب قاضي القضاة كان النظر في عيار دار الضرب ضرب ما يضرب من الدنانير(٩٢).

٢- النظام الديني (الدعوة):

الإسماعيليون مزجوا عقيدتهم بالإمامة بمفاهيمهم عن الزمان والتأريخ الديني وهي التي ظهرت في نظرة الأدوار النبوية إلى التأريخ المقدس واعتقدوا بأن ناطق كل دور نبوي يعقبه وصي (كما كان علي وصياً بعد النبي) الذي يتلوه بدوره سبعة من الأئمة.

في منتصف القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، نظم الإسماعيليون حركة دينية سياسية سرية سميت الدعوة، الهدف العام لحركة الإصلاح الديني والاجتماعي ومهمتها اقتلاع العباسيين وتنصيب الإمام العلوي المعترف به من الإسماعيليين على رأس حكم الأمة الإسلامية، وتمت هذه الدعوى من طريق دعاة، ونحن نعرف أن داعي الدعاة تبعاً للعقيدة الإسماعيلية هو أحد دعائم هذه العقيدة ومرتبته تلي مباشرة مرتبة الإمام(٩٣) وأكد ابن الطوير(٩٤) أن داعي الدعاة "يلي قاضي القضاة في الرتبة ويتزيَّأ بزيه في اللباس وغيره" وحفظ لنا المقريزي(٩٥) وثيقة مهمة ومطولة عن وظيفة داعي الدعاة ووصف الدعوة وترتيبها.

وابتدأ من وصول بدر الجمالي إلى الحكم جمع الوزراء بين الوزارة والقضاء والدعوة وقيادة الجيش، وأن كان القاضي والداعي نائبين عن الوزير، وعلى الرغم من أنّ مرتبة داعي الدعاة تلي الإمام في تسلسل مراتب الدعوة الفاطمية إلا أن ذلك يكون وقت استتار الإمام، وبعد ظهوره فلم تعد الحاجة ماسة إلى وجود داع الدعاة، حتى إنّ أكبر فقهاء الدعوة الإسماعيلية النعمان بن حيون عرف بالقاضي وليس الداعي، كما أن أبناءه تولوا القضاء ما عدا الحسين بن النعمان الذي جمع الدعوة والقضاء سنة ٣٩٣هـ/ ١٠٠٣م)(٩٦).

وتعود شهرة داعي الدعاة المؤيد في الدين الشيرازي إلى الدور الذي قام به في فارس ومعاونته لأبي الحارث البساسيري في إقامة الدعوة في بغداد، وأول الوزراء الذين جمع لهم بين الوزارة والقضاء والدعوة هو الوزير الحسن بن علي اليازوري سنة (٤٤٢هـ/ ١٠٥٠م)(٩٧)، وتولى بعد المؤيد في الدين أمر الدعوة أسر توارثت المنصب أهمها بنو عبد الحقيق، بفضل تنظيم الدعوة تمكن الفاطميون من بسط نفوذهم وسيادتهم على أماكن مترامية الأطراف من الأراضي الإسلامية وظل أتباع الدعوة محتفظين بحماسهم ونشاطهم في الدعوة(٩٨).

الخاتمة

أسند الخلفاء الأوائل من بني العباس أمر وزاراتهم إلى رجال يختارونهم من الموالي ويجعلون قيادة جنودهم إليهم وكانوا دائماً تحت تأثير الظنون والريب وحتى إذا شعروا منهم ذلك عاجلوهم وتخلصوا منه، كما حدث في عصر المنصور والرشيد والأمين والمأمون، وفي عهد المعتصم سلم زمام الأمور بيد الأتراك حيث ضعف العنصر العربي، وبعد الأتراك تحرك عنصر بنو بويه من الديلم وانتزعوا السلطان من الأتراك من بغداد وتصرفوا في الأمور حتى أصبح الخليفة يأتمر بأمرهم ولم يكن هؤلاء الديلم يدينون بإمامة بني العباس.

ثم ظهر عنصر جديد في المشرق وهم البيت السلجوقي الذي قضى على السلطة البويهية، وكان هذا على رغبة خلفاء بني العباس؛ لأنهم ميالون لإزالة الدولة الديلمية التي غالت في تشيعها، وأستمر الحال تحت سلطان آل سلجوق حتى خرج سيل المغول وأزال الدولة العباسية في المشرق كله.

وهذا يدل على أن توازن القوى في الأول حفظ للخلفاء سلطاتهم ونفوذهم فلما اختل التوازن أختل السلطان والنفوذ، هكذا كانت السلطات السياسية عند العباسيين متمثلة في الأمة التي هي مصدر السلطات والسيادة، أما الفاطميون فكان على رأس النظام الفاطمي الدين الذي لم ينفصل عن الدولة إطلاقاً وتجسد ذلك في شخصية الإمام الذي اعتمد على أهل كتامة وحدد له المغرب انطلاقاً للدعوة الفاطمية حيث كان حلمهم في استرداد العالم الإسلامي من أيدي العباسيين السنة.

واجه الفاطميون صعاباً كثيرة في أفريقية التي لم تحقق لهم الهدف المرجو فاتخذوا قرارهم بالتوجه إلى مصر حيث ملتقى القارات الثلاث ذات الاستراتيجية التجارية.

تميزت الفترة الفاطمية الأولى بتولي خلفاء أقوياء كانت لهم الكلمة والمركزية في الحكم ومع تعاقب الخلفاء الفاطميين ضعفت الدولة بظهور خلفاء صغار وتدخل النساء في

الحكم حتى وصل أن تعاقب أربعين وزيراً على الوزارة في تسع سنوات حيث كانت السلطة بيد الموالي التي اعتمدت عليهم أم الخليفة المستنصر بالله، وبسبب الخراب الذي دب في الدولة استنجد الخليفة المستنصر بالله بقادة الجيش الذي بدأ فيه النظام الفاطمي العسكري في البلاد.

وخلاصة السلطات الفاطمية الأولى تتمثل في أن فكرة السيادة أي الحق الذي تحكم به الدولة أو المشروعية العليا للدولة هي تستند الى فكرة الولاية أي الطاعة للخليفة الفاطمي، وبذلك كان الإمام هو مصدر السلطات ومصدر السيادة، ولكن بمرور العصور أصبح للوزراء السلطات كلها حتى أصبحت، العصور الفاطمية المتأخرة وراثية، وتولى وزراء من غير المذهب الإسماعيلي السلطات والمهام؛ وبذلك كانت بداية سقوط الخلافة الفاطمية.

قائمة الهوامش

١- سورة الشورى، آية ٢٣.

٢- قصد الظل أن الأرض لا تخلو من الظل أبداً وكذلك لا تخلو من خليفة عباسي أبد الدهر.

أنظر: الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣٠١هـ/ ٩٢٢م)، **تاريخ الرسل والملوك** (القاهرة: المطبعة الحسينية، بلا- ت)، ج٩، ص٨٤، ١٢٥؛ الأربلي، عبد الرحمن سنبط قنينو (ت ٧١٧هـ/ ١٣١٧م) **خلاصة الذهب المسبوك** (القدس: مطبعة الروم الارثدوكس، ١٨٨٥م)، صص٢٩- ٣٠.

٣- تاريخ، ج٩، ص١٢٥؛ الأربلي، خلاصة الذهب، ص٢٦.

٤- ابن الطقطقي، محمد بن علي ابن طباطبا (ت ٧٠٩هـ/ ١٣٠٩م)، **الفخري في الآداب السلطانية**، (القاهرة، د. مط، ١٩٢٧م)، ص١٠١، فقد أكدت المصادر السنية إمامة أبو بكر الصديق ثم عمر الفاروق وبعده عثمان وعلي. أنظر: الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت ٣٣٠هـ/ ٩٤١م) **اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع** (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٢م) صص ٧٨- ٧٩؛ والإمامة تنعقد في وجهين أحدهما باختيار أهل الحل والعقد والثانية بعهد الإمام من قبل. أنظر:

الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد البصري (ت ٤٥٠هـ/ ١٠٥٨م)، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، ط١، (القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، ١٣٨٠هـ/ ١٩٠٠م)، ص١٣.

٥- المصدر ذاته، ص٥ وهو يخالف الإسماعلية التي ترى أنها وجبت بالعقل.

٦- البغدادي، أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي (ت ٤٢٩هـ/ ١٠٣٧م)، **أصول الدين**، ط١ (استانبول: مطبعة الدولة، ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٨م)، ص١٢٧؛ الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد أبو المعالي (ت ٤٧٨هـ/ ١٠٨٥م)، **لمع الأدلة في قواعد أهل السنة والجماعة**، تحقيق فوقية حسين، ط١ (القاهرة: المؤسسة المصرية، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م)، ص٧٧.

٧- الماوردي، **الأحكام**، ص٢٠.

٨- هي حفظ الدين، تنفيذ الأحكام، حماية البيضة، إقامة الحدود، تحصين الثغور بالعدة المانعة والقوة الدافعة، جهاد من عاند الإسلام، جباية الفيء والصدقات وما أوجبه الشرع نصاً واجتهاداً، تقرير العطايا، استكفاء الأمناء وتقليد النصحاء، وأن باشر بنفسه مشارفة الأمور. الماوردي، **الأحكام**، صص ١٥- ١٦.

٩- سورة طه، الآيات ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢.

١٠- الماوردي، **الأحكام**، ص٣٩، ٤٢. وعرفت الوزارة في ضربين (وزارة تفويض ووزارة تنفيذ). أنظر: ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١هـ/ ١٣١١م)، **لسان العرب**، ط١، (بيروت: دار صادر، بلا- ت)، ج١٦، ص٥٤٠، ٧٧٤.

١١- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ/ ١٥٠٥م)، **حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة** (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م)، ج٢، ص١٢٥.

١٢- ابن الطقطقي، صص ١١٠- ١١١.

١٣- أبو زيد عبد الرحمن بن محمد (ت ٨٠٨هـ/ ١٤٠٥م)، **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق: خالد العطار، ط١ (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨م)، ج١، ص٤٢٢، البوزبكي، توفيق سلطان، **مؤسسة الوزارة في الدولة العباسية** (١٣٢- ٦٥٦هـ/ ٧٤٩- ١٢٥٨م)، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٩م)، ص١٦.

١٤- ابن الطقطقي، **الفخري**، ص١٣٢، ١٥٨؛ الدوري، عبد العزيز، **النظم الإسلامية**، (بغداد: بيت الحكمة، ١٩٨٨م)، ص١٦٣.

١٥- المقريزي، أحمد بن علي (ت ٨٤٥هـ/ ١٤٤١م)، **السلوك لمعرفة دول الملوك** (القاهرة: دار الكتب، ١٩٩٦م)، ص٢٧؛ اليوزبكي، الوزارة، ص٣٩.

١٦- أبو الحسن هلال بن المحسن (ت ٤٤٨هـ/ ١٠٥٦م)، **تحفة الأمراء في تأريخ الوزراء** (القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، بلا. ت)، ص٣؛ أدم متر، **الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري**، نقله للعربية: محمد عبد الهادي أبو ريدة، ط٣ (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م)، ج١، ص١٥٧.

١٧- الماوردي، **الأحكام**، صص ٢٣- ٢٤. أي لا يعني في وزارة التفويض استبداد رجال السيوف من الوزراء المفوضين بالسلطة دون الإمام كما يجعل حق ولاية العهد في حق الإمام وهو ما لم يحترمه وزراء التفويض الفاطميين بتلاعبهم بالنص كما يجعل للإمام حق مراجعة تصرفات وزيره وإبطالها إذا لزم الأمر وهو شيء لم يحدث أبداً سواء بالعراق العباسي أو مصر الفاطمي، سيد، أحمد فؤاد، **الدولة الفاطمية في مصر تفسير جديد**، ط٢ (بيروت: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠م)، ص٥٢.

١٨- ابن خلدون، **المقدمة**، صص ٢٣٨-٢٣٩.

١٩- الماوردي، الأحكام، ص٣٩؛ حتاملة، عبد الكريم، البنية الإدارية للدولة العباسية، (عمان: جمعية عمال المطابع التعاونية، ١٩٨٥م)، ص١٣٩.

٢٠- ابن الطقطقي، **الفخري**، ص١٨٦؛ متر، **الحضارة**، ص١٥٨.

٢١- مسكويه، أبو علي أحمد بن محمد (ت ٤٢١هـ/ ١٠٣٠م)، **تجارب الأمم وتعاقب الهمم** (القاهرة: مطبعة شركة التمدن الصناعية، ١٩١٤م)، ج٦، صص٢٤١- ٢٤٢.

٢٢- كان ابن عباد أول من لقب بالصاحب من الوزراء وسمي عميد الجيوش حوالي عام ٤٠٠هـ. أنظر: متر، **الحضارة**، ص١٧٩.

٢٣- مسكويه، **تجارب**، ج١، ص٢٥٢- ٣٥٠.

٢٤- **المصدر ذاته**، ج٢، ص٣٧٩؛ اليوزبكي، **مؤسسة الوزارة**، ص٤٠.

٢٥- **المقدمة**، ج١، ص٤٢٣.

٢٦- ابن الطقطقي، **الفخري**، ص٢١٤.

٢٧- **المصدر ذاته**، ص٣٥١؛ القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي (ت٨٢١هـ/ ١٤١٨م)، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، تحقيق: محمد حسين شمس الدين (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٧)، ج١، ص٣٤٢، ٣٤٨.

٢٨- المقريزي، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، تحقيق: محمد مصطفى زيادة (القاهرة: مطبعة بولاق، ١٢٧٧هـ)، ج١، ص٤٦٣؛ **اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا**، تحقيق: محمد حلمي محمد أحمد (القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م)، ج٣، ص١٠.

٢٩- القزاز، محمد صالح داود، **الحياة السياسية في العراق في الدولة العباسية**، (النجف: مطبعة القضاء، ١٩٧١م)، ص١٠٨.

٣٠- قدامة، أبو الفرج قدامة بن جعفر بن قدامة بن زيادة (ت ٣٢٩هـ/ ٩٤٠م)، **الخراج وصناعة الكتابة**، شرح وتحقيق: محمد حسين الزبيدي (بغداد، دار الرقيب للنشر، ١٩٨١م، ص١١؛ متر، **الحضارة**، ص١٥٢؛ الدوري، **النظم الإسلامية**، ص١٣٩.

٣١- مسكويه، **تجارب الأمم**، ج٦، ص٣٨٨ وكان يعين على الزمام رجل من أصحاب المال.

٣٢- للمزيد عن الدواوين وتفاصيلها أنظر: ابن قدامة، **كتاب الخراج**، صص ١٨٣- ١٨٤.

٣٣- الاصطخري، أبو أسحاق إبراهيم بن محمد (ت ٣٤١هـ/ ٩٥٢م)، **مسالك الممالك** (بريل: ليدن، ١٩٢٧م)، ص١٤٦.

٣٤- الصابي، **تاريخ الوزراء**، ص١٣١، ١٣٢؛ الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي** (بغداد: ١٩٤٥م)، ص٨- ٢٧.

٣٥- الصابي، **تاريخ الوزراء**، صص ١٠- ١١.

٣٦- متر، **الحضارة**، ج١، ص١٤٥.

٣٧- ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد الشيباني (ت ٦٣٠هـ/ ١٢٣٢م)، **الكامل في التأريخ**، (بيروت: دار صادر، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م)، ج٨، ص١٦٥، ١٦٦، ٢٥٢.

٣٨- الدوري، **النظم الإسلامية**، ص١٥٥.

٣٩- **المصدر ذاته**، ص١٥٥.

٤- **ذاته**، ص١٥٦.

٤١- **صبح الأعشى**، ج١٤، ص٣٦٩.

٤٢- الكندي، أبو عمرو محمد بن يوسف بن يعقوب بن كنده (ت ٣٥٠هـ/ ٩٦١م)، **كتاب الولاة وكتاب القضاة**، تصحيح: رفن كست (بيروت: مطبعة الآباء اليسوعيين، ١٩٠٨م)، ص٣٦٨، ٤٢٧.

٤٣- اليعقوبي، أحمد بن إسحاق بن جعفر بن وهب (ت ٢٩٢هـ/ ٩٠٤م)، **تاريخ اليعقوبي**، تعليق: خليل المنصور، ط١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م)، ج٢، ص٤٦٨.

٤٤- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ/ ١٢٠٠م)، **المنتظم في أخبار الملوك والأمم**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا (بيروت: دار الكتب العلمية، بلا- ت)، ج٢، ص٧.

٤٥- أنظر عن الامتناع في تولية القضاء عبد السبكي، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب (ت ٧٧١هـ/ ١٣٦٩م)، **طبقات الشافعية الكبرى**، تحقيق: عبد الفتاح الحلو ومحمود محمد الضاحي، ط١ (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٩م)، ج٢، ص٩٢، صص ٢١٣- ٢١٤.

٤٦- الكندي، **الولاة وكتاب القضاة**، ص٣٦٩.

٤٧- ابن تغري بردي، أبو المحاسن جمال الدين (ت ٨٧٤هـم ١٤٦٩م)، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة** (القاهرة: وزارة الثقافة، بلا- ت)، ج٢، ص٨٧.

٤٨- المقريزي، **الخطط**، ج٢، ص٢٠٧.

٤٩- أنظر: باب القضاء لدى الماوردي.

٥٠- الكندي، **الولاة وكتاب القضاة**، ص٥٩٧؛ متر، **الحضارة**، ص٣٩٠.

٥١- للمزيد عن القضاة أنظر: مسكويه، **تجارب الأمم**، ج٦، ص٢٥٧؛ السبكي، طبقات، ج٣، ص٨٤.

٥٢- ابن الجوزي، **المنتظم**، ج٢، ص١٥٧.

٥٣- لا يتطلب الفاطميون توافر شروط خاصة في الإمام والخليفة مثل الشروط التي يتطلبها أهل السنة في شخص الخليفة. أنظر: ابن الطوير، أبو محمد المرتضى عبد السلام بن الحسن القيسراني (ت ٦١٧هـ/ ١٢٢٠م)، **نزهة المقلتين في أخبار الدولتين**، تحقيق: أيمن فؤاد سيد (شتوتجارت: النشرات الإسلامية، ١٩٩٢م)، ص٢٣؛ المقريزي، **الخطط**، ج٣، ص٢٧؛ الدوري، **النظم الإسلامية**، ص٤.

٥٤- المقريزي، **اتعاظ**، تحقيق: جمال الدين الشيال (القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م)، ج١، ص١١٩.

٥٥- **المصدر ذاته**، اتعاظ، ج١، ص١١٥- ١١٦؛ الداعي إدريس، عماد الدين القرشي ت٠ ٨٧٢هـ/ ١٤٦٧م) **عيون الأخبار وفنون الآثار**، تحقيق: محمد اليعلاوي (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٥م)، ج٥، ص٦٨٦.

٥٦- **الخطط**، ج١، ص٤٣٩.

٥٧- ابن ميسر، تاج الدين محمد بن علي بن يوسف بن جلب (ت ٦٧٧هـ/ ١٢٧٨م)، **أخبار مصر**، تحقيق: أيمن فؤاد سيد (القاهرة: د. مط، ١٩٨٠م)، ص٦٤؛ المقريزي، **الخطط**، ج٢، ص٦.

٥٨- الصيرفي، أمين الدين أبو القاسم علي بن منجب (ت ٥٤٢هـ/ ١١٤٧م)، **الإشارة إلى من نال الوزارة**، تحقيق: عبد الله مخلص (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٩هـ/ ٢٠٠٠م) ص٤٩؛ ابن ميسر، **أخبار**، ص١٦٣؛ السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج٢، ص١٢٩ وذكر أنه بعد موت ابن كلس لم يستوزر العزيز بالله أحداً وإنما كان رجل يلي الوساطة والسفارة واستقر ذلك وظل الحال كذلك حتى ولي الوزارة أحمد بن علي الجرجرائي أيام الظاهر. أنظر: المقريزي، **اتعاظ**، ج١، ص٤٣٩.

٥٩- ابن القلانسي، أبو يعلى حمزة بن أسد (ت ٥٥٥هـ/ ١١٦٠م)، **ذيل تاريخ دمشق** (بيروت: الآباء اليسوعيين، ١٩٠٨م)، ص٨١.

٦٠- **الإشارة**، ص٦٨- ٩٧؛ ابن ميسر، **أخبار**، صص ٥٥- ٥٦، ٥٨.

٦١- ابن ظافر، جمال الدين أبو الحسن علي بن أبي منصور ظافر الأزدي (ت ٦١٣هـ/ ١٢١٦م)، **أخبار الدول المنقطعة**، تعقيب: أندريه فيريه (القاهرة، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، ١٩٧٢م)، ج١، ص٣٨، ٩٧؛ القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج١٣، ص٤٨٦. ابن كلس وأبو منصور بن صدقة وأبو الحسن بن أبي سعد القستري كانوا يهوداً قبل إسلامهم، ومن الوزراء المسيحيين عيسى بن نطورس

وأبو العلا فهد بن إبراهيم والشافي زرعة بن نطورس أو وزراء على غير مذهب الدولة مثل اليازوري وهو وزير تنفيذ وكان سنياً حنفياً.

٦٢- القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٣، صص٤٩٣- ٤٩٤؛ المقريزي، **اتعاظ**، ج٣، ص٣٣٦.

٦٣- الكامل، ج١١، ص٢٩، القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٣، ص٤٩٣.

٦٤- ابن الطوير، **نزهة**، ص١٢٤.

٦٥- المسبحي، الأمير المختار عز الملك محمد بن عبيد الله (ت ٤٢٠هـ/ ١٠٢٩م)، **أخبار مصر في سنتين (٤١٤- ٤١٥هـ)**، تحقيق: وليم. ج. ميلود (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م) ص٣٠، ٤٧، ٦٨، ٧٠، ٨٩، ١٠١.

٦٦- **المصدر ذاته**، ص٤٧.

٦٧- القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٣، ص٤٨٣، ج١٠، ص٣٤٢، ٤٢٣.

٦٨- **المصدر ذاته**، ج٣، ص٤٨٠.

٦٩- المقريزي، **الخطط**، ج١، ص٤٦٨.

٧٠- المسبحي، **أخبار**، ص٩٧.

٧١- المقريزي، **الخطط**، ج٢، ص١٠٣.

٧٢- **صبح الأعشى**، ج١٠، ص٣٤٢، ٣٤٨.

٧٣- المقريزي، **الخطط**، ج١، ص٤٠٣.

٧٤- **المصدر ذاته**.

٧٥- **أخبار**، ص١٢، ١٣، ١٥، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٥٩، ٦٣، ٦٩، ٨١، ٨٢، ١٠٩.

٧٦- **المصدر ذاته**، ص١٠٩.

٧٧- القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج١٠، ص٣٥٧- ٣٥٩.

٧٨- **الخطط**، ج١، ص٨٢، ٩٩.

٧٩- من بين من تولوا دفتر المجلس أبو الفضائل ابن أبي الليث المقريزي، **اتعاظ**، ج٣، ص٢٤٨.

٨٠- المخزومي، القاضي السعيد أبو الحسين علي بن أبي عمر (ت ٥٨٥هـ/ ١١٨٩م)، **المنهاج في علم الخراج**، نشر: كلود كاهن (القاهرة: المعهد العلمي الفرنسي للآثار، ١٩٨٦م)، ص٦٨، ٩٨؛ المناوي، محمد حمدي، **الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٠م)، ص٤١.

٨١- ابن الطوير، **نزهة**، صص ٧٩- ٨٠.

٨٢- ساويروس بن المقفع، تاريخ **بطاركة الكنيسة المصرية المعروف (سير البيعة المقدسة)**، نشر: عبد المسيح وعزيز سوربال وآخرون (القاهرة: جمعية الآثار القبطية، ١٩٥٩م)، ج٣، ص٣١.

٨٣- ابن الطوير، **نزهة**، ص٨١.

٨٤- ابن ميسر، **أخبار**، صص١٢٨- ١٢٩.

٨٥- **المصدر ذاته**، صص ٧٧- ٧٨.

٨٦- ابن المأمون، الأمير جمال الدين أبو علي موسى (ت ٥٨٨هـ/ ١١٩٢م)، **أخبار مصر**، تحقيق: أيمن فؤاد سيد (القاهرة: المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، ١٩٨٣م)، ص٦٦.

87- Stern. S. m., "**Cairo as The Centre of the ismali Movement**, CIHC, op.cit. P.36

٨٨- ابن الطوير، **نزهة**، ص٨٤؛ ابن ميسر، **أخبار**، ص١١٢.

٨٩- ماجد، عبد المنعم، **نظم الفاطميين ورسومهم في مصر** (القاهرة: مطبعة لجنة البيان العربي، ١٩٦٠م)، ج١، ص٤٠.

٩٠- ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل (ت ٨٥٢هـ/ ١٤٤٨م)، **رفع الآصر عن قضاة مصر**، تحقيق: حامد عبد المجيد وآخرون (القاهرة: الإدارة العامة للثقافة، ١٩٥٧م)، ج١، ص٢١٠.

٩١- ابن ميسر، **أخبار**، ص٤٥، ٥٠.

٩٢- ابن الطوير، **نزهة**، ص١٠٨؛ المقريزي، **الخطط**، ج١، ص١١٠.

93- Hamdani, A, "**Evolution of Organizational structure of the Fatimid Dawa**" in Arabian studies III (1976), PP.85-114

٩٤- **نزهة**، ص١١٠.

٩٥- **الخطط**، ج١، ص٣٩١- ٣٩٧.

٩٦- المقريزي، **اتعاظ**، ج٢، صص ٤٩- ٥٠؛ وحفظ القلقشندي سجل تولية في صبح الأعشى، ج١٠، ص٣٨٤- ٣٨٨.

٩٧- الصيرفي، **الإشارة**، ص٧٦؛ ابن ميسر، **أخبار**، ص١١؛ المقريزي، **اتعاظ**، ج٢، ص١٦٧، ٢١٢.

٩٨- سيد، **الدولة الفاطمية**، ص٣٧٢.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً/ المصادر

* القرآن الكريم.

* ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد الشيباني (ت ٦٣٠هـ/ ١٢٣٢م).

- **الكامل في التأريخ** (بيروت: دار صادر، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م).

* الداعي إدريس، عماد الدين القرشي (ت ٨٧٢هـ/ ١٤٦٧م).

- **عيون الأخبار وفنون الآثار**، تحقيق: محمد اليعلاوي (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٥م).

* الأربلي، عبد الرحمن سنبط قنينو (ت ٧١٧هـ/ ١٣١٧م).

- **خلاصة الذهب المسبوك** (القدس: مطبعة الروم الارثدوكس، ١٨٨٥م).

* الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت ٣٣٠هـ/ ٩٤١م).

- **اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع** (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٢م).

* الاصطخري، أبو أسحاق إبراهيم بن محمد (ت ٣٤١هـ/ ٩٥٢م).

- **مسالك الممالك** (بريل: ليدن، ١٩٢٧م).

* البغدادي، أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي (ت ٤٢٩هـ/ ١٠٣٧م).

- **أصول الدين**، ط١ (استانبول: مطبعة الدولة، ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٨م).

* ابن تغري بردي، أبو المحاسن جمال الدين (ت ٨٧٤هـم ١٤٦٩م).

- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة** (القاهرة: وزارة الثقافة، بلا- ت).

* ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ/ ١٢٠٠م).

- **المنتظم في أخبار الملوك والأمم**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا (بيروت: دار الكتب العلمية، بلا- ت).

* الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد أبو المعالي (ت ٤٧٨هـ/ ١٠٨٥م).

- **لمع الأدلة في قواعد أهل السنة والجماعة**، تحقيق فوقية حسين، ط١ (القاهرة: المؤسسة المصرية، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م).

* ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل (ت ٨٥٢هـ/ ١٤٤٨م).

- **رفع الآصر عن قضاة مصر**، تحقيق: حامد عبد المجيد وآخرون (القاهرة: الإدارة العامة للثقافة، ١٩٥٧م).

* ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد (ت ٨٠٨هـ/ ١٤٠٥م).

- **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق: خالد العطار، ط١ (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨م).

* ساويروس بن المقفع (أسقف الأشمونين).

- **تاريخ بطاركة الكنيسة المصرية المعروف (سير البيعة المقدسة)**، نشر: عبد المسيح وعزيز سوربال وآخرون (القاهرة: جمعية الآثار القبطية، ١٩٥٩م).

* السبكي، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب (ت ٧٧١هـ/ ١٣٦٩م).

- **طبقات الشافعية الكبرى**، تحقيق: عبد الفتاح الحلو ومحمود محمد الضاحي، ط١ (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٩م).

* السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ/ ١٥٠٥م).

- **حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة** (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م).

* الصابي، أبو الحسن هلال بن المحسن (ت ٤٤٨هـ/ ١٠٥٦م).

- **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء** (القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، بلا- ت).

* الصيرفي، أمين الدين أبو القاسم علي بن منجب (ت ٥٤٢هـ/ ١١٤٧م).

- **الإشارة إلى من نال الوزارة**، تحقيق: عبد الله مخلص (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٩هـ/ ٢٠٠٠م).

* الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣٠١هـ/ ٩٢٢م).

- **تاريخ الرسل والملوك** (القاهرة: المطبعة الحسينية، بلا- ت).

* ابن الطقطقي، محمد بن علي ابن طباطبا (ت ٧٠٩هـ/ ١٣٠٩م).

- **الفخري في الآداب السلطانية**، (القاهرة، د. مط، ١٩٢٧م).

* ابن الطوير، أبو محمد المرتضى عبد السلام بن الحسن القيسراني (ت ٦١٧هـ/ ١٢٢٠م).

- **نزهة المقلتين في أخبار الدولتين**، تحقيق: أيمن فؤاد سيد (شتوتجارت: النشرات الإسلامية، ١٩٩٢م).

* ابن ظافر، جمال الدين أبو الحسن علي بن أبي منصور ظافر الأزدي (ت ٦١٣هـ/ ١٢١٦م).

- **أخبار الدول المنقطعة**، تعقيب: أندريه فيريه (القاهرة، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، ١٩٧٢م).

* قدامة، أبو الفرج قدامة بن جعفر بن قدامة بن زيادة (ت ٣٢٩هـ/ ٩٤٠م).

- **الخراج وصناعة الكتابة**، شرح وتحقيق: محمد حسين الزبيدي (بغداد، دار الرشيد للنشر، ١٩٨١م).

* ابن القلانسي، أبو يعلى حمزة بن أسد (ت ٥٥٥هـ/ ١١٦٠م).

- **ذيل تاريخ دمشق** (بيروت: الآباء اليسوعيين، ١٩٠٨م).

* القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي (ت٨٢١هـ/ ١٤١٨م).

- **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، تحقيق: محمد حسين شمس الدين (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٧).

* الكندي، أبو عمرو محمد بن يوسف بن يعقوب بن كنده (ت ٣٥٠هـ/ ٩٦١م).

- **كتاب الولاة وكتاب القضاة**، تصحيح: رفن كست (بيروت: مطبعة الآباء اليسوعيين، ١٩٠٨م).

* ابن المأمون، الأمير جمال الدين أبو علي موسى (ت ٥٨٨هـ/ ١١٩٢م).

- **أخبار مصر**، تحقيق: أيمن فؤاد سيد (القاهرة: المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، ١٩٨٣م).

* الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد البصري (ت ٤٥٠هـ/ ١٠٥٨م).

- **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، ط١، (القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، ١٣٨٠هـ/ ١٩٠٠م).

* المخزومي، القاضي السعيد أبو الحسين علي بن أبي عمر (ت ٥٨٥هـ/ ١١٨٩م).

- **المنهاج في علم الخراج**، نشر: كلود كاهن (القاهرة: المعهد العلمي الفرنسي للآثار، ١٩٨٦م).

* المسبحي، الأمير المختار عز الملك محمد بن عبيد الله (ت ٤٢٠هـ/ ١٠٢٩م).

- **أخبار مصر في سنتين** (٤١٤- ٤١٥هـ)، تحقيق: وليم. ج. ميلود (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م).

* مسكويه، أبو علي أحمد بن محمد (ت ٤٢١هـ/ ١٠٣٠م).

- **تجارب الأمم وتعاقب الهمم** (القاهرة: مطبعة شركة التمدن الصناعية، ١٩١٤م).

* المقريزي، أحمد بن علي (ت٨٤٥هـ/١٤٤١م).

- **اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا**، ج١، تحقيق: جمال الدين الشيال (القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م) وج٢، ج٣ تحقيق: محمد حلمي محمد أحمد (القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م).

- **السلوك لمعرفة دول الملوك** (القاهرة: دار الكتب، ١٩٩٦م).

- **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، تحقيق: مصطفى زيادة (القاهرة: مطبعة بولاق، ١٢٧٧هـ).

* ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١هـ/ ١٣١١م).

- **لسان العرب**، ط١، (بيروت: دار صادر، بلا- ت).

* ابن ميسر، تاج الدين محمد بن علي بن يوسف بن جلب (ت ٦٧٧هـ/ ١٢٧٨م).

- **أخبار مصر**، تحقيق: أيمن فؤاد سيد (القاهرة: د. مط، ١٩٨٠م).

* اليعقوبي، أحمد بن إسحاق بن جعفر بن وهب (ت ٢٩٢هـ/ ٩٠٤م).

- **تاريخ اليعقوبي**، تعليق: خليل المنصور، ط١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م).

ثانياً/ المراجع

* حتاملة، عبد الكريم

- **البنية الإدارية للدولة العباسية**، (عمان: جمعية عمال المطابع التعاونية، ١٩٨٥م).

* الدوري، عبد العزيز

- **النظم الإسلامية**، (بغداد: بيت الحكمة، ١٩٨٨م).

- **تاريخ العراق الاقتصادي** (بغداد: د. مط، ١٩٤٥م).

* سيد، أحمد فؤاد

- **الدولة الفاطمية في مصر تفسير جديد**، ط٢ (بيروت: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠م).

* القزاز، محمد صالح داود

- **الحياة السياسية في العراق في الدولة العباسية**، (النجف: مطبعة القضاء، ١٩٧١م).

* ماجد، عبد المنعم

- **نظم الفاطميين ورسومهم في مصر** (القاهرة: مطبعة لجنة البيان العربي، ١٩٦٠م).

* متر، آدم.

- **الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري**، نقله للعربية: محمد عبد الهادي أبو ريدة، ط٣ (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م).

* اليوزبكي، توفيق سلطان

- **مؤسسة الوزارة في الدولة العباسية** (١٣٢- ٦٥٦هـ/ ٧٤٩- ١٢٥٨م)، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٩م).

ثالثا/ المصادر الأجنبية

- Stern. S. m., "**Cairo as The Centre of the ismali Movement, in collague inteational sur lhistore du** (Cairo, 1972).

- Hamdani, A, "**Evolation of Organisational structure of the Fatimid Dawa**" in Arabian studies, 1970.